

تفسير ابن كثير

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مٌ وَمِنَ الْوَدِيَّةِ
مُ سَلَامَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ^ج فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
مُ وَمِنَ ^ط وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُ سَلَامَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مٌ وَمِنَ ^ط
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ^ق وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا

يقول تعالى : ليس لمؤمن أن يقتل أخاه المؤمن بوجه من الوجوه ، كما ثبت في

الصحيحين ، عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا دم امرئ

مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ،

والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " . ثم إذا وقع شيء من هذه الثلاث ، فليس

لأحد من آحاد الرعية أن يقتله ، وإنما ذلك إلى الإمام أو نائبه . وقوله : (إلا خطأ) قالوا :

هو استثناء منقطع ، كقول الشاعر من البيض لم تظعن بعيدا ولم تطأ على الأرض إلا ريط

برد مرحلوهذا شواهد كثيرة . واختلف في سبب نزول هذه [الآية] فقال مجاهد وغير

واحد : نزلت في عياش بن أبي ربيعة أخي أبي جهل لأمه - وهي أسماء بنت مخربة -

وذلك أنه قتل رجلا كان يعذبه مع أخيه على الإسلام ، وهو الحارث بن يزيد العامري ، فأضمر له عياش السوء ، فأسلم ذلك الرجل وهاجر ، وعياش لا يشعر ، فلما كان يوم الفتح رآه ، فظن أنه على دينه ، فحمل عليه فقتله . فأنزل الله هذه الآية . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : نزلت في أبي الدرداء ؛ لأنه قتل رجلا وقد قال كلمة الإسلام حين رفع السيف ، فأهوى به إليه ، فقال كلمته ، فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال : إنما قالها متعوذا . فقال له : " هل شقت عن قلبه " [وهذه القصة في الصحيح لغير أبي الدرداء] . وقوله : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله [إلا أن يصدقوا]) هذان واجبان في قتل الخطأ ، أحدهما : الكفارة لما ارتكبه من الذنب العظيم ، وإن كان خطأ ، ومن شرطها أن تكون عتق رقبة مؤمنة فلا تجزئ الكفارة . وحكى ابن جرير ، عن ابن عباس والشعبي وإبراهيم النخعي والحسن البصري أنهم قالوا : لا يجزئ الصغير حتى يكون قاصدا للإيمان . وروي من طريق عبد الرزاق عن معمر ، عن قتادة قال : في : (فتحرير رقبة مؤمنة) لا يجزئ فيها صبي . واختار ابن جرير إن كان مولودا بين أبوين مسلمين أجزاء ، وإلا فلا . والذي عليه الجمهور : أنه متى كان مسلما صح عتقه عن

الكفارة ، سواء كان صغيرا أو كبيرا .وقال الإمام أحمد : أنبأنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبد الله بن عبد الله ، عن رجل من الأنصار ؛ أنه جاء بأمة سوداء ، فقال : يا رسول الله ، إن علي رقبة مؤمنة ، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أن لا إله إلا الله ؟ " قالت : نعم . قال : " أني رسول الله ؟ " قالت نعم . قال : " بالبعث بعد الموت ؟ " قالت : نعم ، قال : " أعتقتها " .وهذا إسناده صحيح ، وجهالة الصحابي لا تضر .وفي موطأ [الإمام] مالك ومسندي الشافعي وأحمد ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود والنسائي ، من طريق هلال بن أبي ميمونة ، عن عطاء بن يسار ، عن معاوية بن الحكم أنه لما جاء بتلك الجارية السوداء قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أين الله ؟ " قالت : في السماء . قال : " من أنا " قالت : أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أعتقتها فإنها مؤمنة " .وقوله : (ودية مسلمة إلى أهله) هو الواجب الثاني فيما بين القاتل وأهل القتل ، عوضا لهم عما فاتهم من قريبهم . وهذه الدية إنما تجب أخماسا ، كما رواه الإمام أحمد وأهل السنن ، من حديث الحجاج بن أرطاة ، عن زيد بن جبير ، عن خشف بن مالك ، عن ابن مسعود قال : قضى رسول

الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بني مخاض
ذكورا ، وعشرين بنت لبون ، وعشرين جذعة وعشرين حقة . لفظ النسائي ، وقال الترمذي
: لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن عبد الله موقوفا . وكذا روي عن [
علي و] طائفة . وقيل : تجب أرباعا . وهذه الدية إنما تجب على عاقلة القاتل ، لا في ماله ،
قال الشافعي ، رحمه الله : لم أعلم مخالفا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى
بالدية على العاقلة ، وهو أكثر من حديث الخاصة وهذا الذي أشار إليه ، رحمه الله ، قد
ثبت في غير ما حديث ، فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال : اقتلت
امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختموا إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو أمة ، وقضى بدية
المرأة على عاقلتها . وهذا يقتضي أن حكم عمد الخطأ حكم الخطأ المحض في وجوب
الدية ، لكن هذا تجب فيه الدية أثلاثا كالعمد ، لشبهه به . وفي صحيح البخاري ، عن
عبد الله بن عمر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد إلى بني
جذيمة ، فدعاهم إلى الإسلام ، فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا . فجعلوا يقولون : صبأنا

صبأنا . فجعل خالد يقتلهم ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع يديه وقال :

" اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد " . وبعث عليا فودى قتلاهم وما أئلف من أموالهم ،

حتى ميلغة الكلب . وهذا [الحديث] يؤخذ منه أن خطأ الإمام أو نائبه يكون في بيت المال

.وقوله : (إلا أن يصدقوا) أي : فتجب فيه الدية مسلمة إلى أهله إلا أن يتصدقوا بها فلا

تجب .وقوله : (فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) أي : إذا كان

القتيل مؤمنا ، ولكن أولياؤه من الكفار أهل حرب ، فلا دية لهم ، وعلى القاتل تحرير

رقبة مؤمنة لا غير .وقوله : (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق [فدية مسلمة إلى أهله

وتحرير رقبة مؤمنة]) الآية ، أي : فإن كان القاتل أولياؤه أهل ذمة أو هدنة ، فلهم دية

قتيلهم ، فإن كان مؤمنا فدية كاملة ، وكذا إن كان كافرا أيضا عند طائفة من العلماء .

وقيل : يجب في الكافر نصف دية المسلم ، وقيل : ثلثها ، كما هو مفصل في [كتاب

الأحكام] ويجب أيضا على القاتل تحرير رقبة مؤمنة . (فمن لم يجد فصيام شهرين

متتابعين) أي : لا إفطار بينهما ، بل يسرد صومهما إلى آخرهما ، فإن أفطر من غير عذر ،

من مرض أو حيض أو نفاس ، استأنف . واختلفوا في السفر : هل يقطع أم لا ؟ على

قولين .وقوله : (توبة من الله وكان الله عليما حكيما) أي : هذه توبة القاتل خطأ إذا لم يجد العتق صام شهرين متتابعين .واختلفوا فيمن لا يستطيع الصيام : هل يجب عليه إطعام ستين مسكينا ، كما في كفارة الظهر ؟ على قولين ؛ أحدهما : نعم . كما هو منصوص عليه في كفارة الظهر ، وإنما لم يذكر هاهنا ؛ لأن هذا مقام تهديد وتخويف وتحذير ، فلا يناسب أن يذكر فيه الإطعام لما فيه من التسهيل والترخيص . القول الثاني : لا يعدل إلى الإطعام ؛ لأنه لو كان واجبا لما أخرج بيانه عن وقت الحاجة . (وكان الله عليما حكيما) قد تقدم تفسيره غير مرة .